المحاضره الحادية عشرة

السياسة المالية

١. مفهوم السياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية مجموعة من الاجراءات والتدابير تتخذها الحكومة عبر وزارة المالية من أجل التأثير على أداء الاقتصاد بطريقة غير مباشرة من خلال استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب كأدوات لإحداث هذا التأثير، و ذلك من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية ، المتمثلة في التالي :

- التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية
- النمو الاقتصادي
- تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة
- الاستقرار الاقتصادي أي خفض التضخم والبطالة

١,١. تعريف الموازنة العامة

الموزانة العامة للدولة، هي مشروع الميزانية أو الميزانية المقترحة، حيث تمثل مجموع الإيرادات الحكومية المتوقعة (مصادر الدخل) ومجموع النفقات الحكومية المقترحة (المصروفات) خلال فترة زمنية قادمة، عادة ما تكون سنة مالية.
تتكون الموازنة العامة من جانبين رئيسيين هما:

أ. الإيرادات العامة

وهي تنقسم إلى نوعين:

- **إيرادات محلية**: ويأتي على رأسها الإيرادات الضريبية. والمعروف أن الضرائب تنقسم إلى قسمين ضرائب مباشرة Direct Taxes مثل ضرائب الدخل وضرائب غير مباشرة Indirect Text مثل الضرائب على المبيعات وضرائب الإنتاج والضرائب الجمركية. و تشكل الإيرادات المحلية نسبة كبيرة من إجمالي إيرادات الحكومة في الدول النامية .

- **إيرادات خارجية**: و تتمثل خاصة في المساعدات الخارجية التي تتلقاها الدول النامية بشكل أساسي.

ب. النفقات العامة

وتشمل على النفقات الجارية كدفع الرواتب و الأجور للعاملين في القطاع العام (الحكومي) مقابل ما ينتجونه من خدمات عامة نهائية. و كذلك على نفقات استثمارية (أو رأسمالية) كالإنفاق على البنية التحتية مثل الطرق و السدود و الانفاق على كافو المشروعات الإنمائية. كما تعتبر المدفوعات التحويلية، مثل الإعانات أو الدعم الحكومي لأسعار السلع الضرورية و دعم دخول الأسر الفقيرة و تعويضات البطالة من أهم بنود الانفاق الحكومي، خاصة غي الدول النامية.

٢. أدوات السياسة المالية:

بشكل عام تنقسم أدوات السياسة المالية أدوات كمية و أخرى نوعية

١,٢. الأدوات الكمية:

١. **الضرائب**

تعتمد الحكومات في تمويل نفقاتها على إيرادات الضرائب بأنواعها، كما تعتمد بعض الحكومات على عائدات بيع المواد الأولية التي تمتلكها الدولة. و تصنف الضرائب تبعا لاعتمادها على الدخل إلى ضرائب مستقلة عن الدخل أو ثابة كضريبة الرؤوس، وضرائب غير مستقلة عن الدخل مثل الضريبة النسبية و كذلك الضريبة التصاعدية على الدخل الشخصي. و بصفة عامة، فإن **زيادة الضريبة** تؤدي إلى خفض **الدخل المتاح للإنفاق، فتؤثر سلباً على الطلب الكلي ومستوى دخل التوازن**. وليقاس الأثر النهائي لتغير معين في الضريبة على دخل توزان الاقتصاد، سوف نفترض أنه لدينا اقتصاد مغلق (تستبعد فيه الصادرات و الواردات) من ثلاثة قطاعات. وكذلك سوف نفترض أن الانفاق الحكومي و الاستثمار و الضريبة جميعهم مستقلون عن الدخل. تحت هذه الفرضيات يمكن تمثيل الاقتصاد بالمعادلات التالية:

دالة الاستهلاك: $C = C_a + b\,(Y-T_a)$

دالة الضريبة : $T = T_a$

دالة الإنفاق الحكومي: $G = G_a$

دالة الاستثمار: $I = I_a$

وبتطبيق شرط التوازن الاقتصاد (تعادل العرض الكلي مع الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي) نحصل على المعادلة التالية:

$$Y = C + I_a + G_a$$

$$Y = C_a + b\,(Y-T_a) + I_a + G_a$$

و من المعادلة السابقة يمكن صياغة **معادلة الدخل التوازني** على النحو التالي: $Y = \frac{1}{1-b}(C_a + I_a + G_a - bT_a)$

واستناداً إلى الصيغة معادلة الدخل التوازني، يمكن كتابة معادلة المضاعف على النحو التالي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T} = -b\left(\frac{1}{1-b}\right)$$

→ مضاعف الضريبة الثابة

مثال١: إذا كان الميل الحدي للاستهلاك b = ٠,٨ و كان الاقتصاد في حالة كساد بناتج محلي إجمالي قدره ٣٠٠٠ مليون دينار، بينما الناتج المحلي عند مستوى الاستخدام الكامل هو ٣٢٥٠ مليون. ما هو مقدار التغير في الضريبة المطلوب لتحقيق توازن الاقتصاد الكلي عند الاستخدام الكامل.

الإجابة: الاقتصاد في حالة كساد أي أنه **هناك فجوة انكماشية** مقدارها ٣٢٥٠-٣٠٠٠ = ٢٥٠ مليون دينار. في هذه الحالة لابد من الحكومة من تطبيق **سياسة مالية توسعية** من أجل الترفيع في الدخل التوازني بمقدار ٢٥٠ مليون دينار و ذلك عن طريق تخفيض في الضريبة. **لمعرفة مقدارالضريبة** الذي يجب **تخفيضه** من طرف الحكومة، لابد من ايجاد قيمة مضاعف الضريبة الثابة، حيث أنه يساوي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T} = -b\left(\frac{1}{1-b}\right) = -0.8 \times \left(\frac{1}{1-0.8}\right) = -4$$

حسب قيمة مضاعف الضريبة الثابتة: -٤ ، يعني أن كل انخفاض في الضريبة بمقدار دينار واحد يؤدي الى زيادة في الدخل التوازني بمقدار ٤ دنانير و العكس صحيح. و عليه، فإن الترفيع في الدخل التوازني بمقدار ٢٥٠ مليون دينار يحتاج الى التخفيض في الضريبة بمقدار ٦٢,٥ مليون دينار:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T} = -4 \Leftrightarrow \frac{250}{\Delta T} = -4$$

$$-4 \times \Delta T = 250 \Leftrightarrow \Delta T = \frac{250}{-4}$$

$$\Delta T = -62.5$$

ويوضح الشكل (٧-١) أدناه كيفية تأثير خفض الضريبة على دخل توازن الاقتصاد.

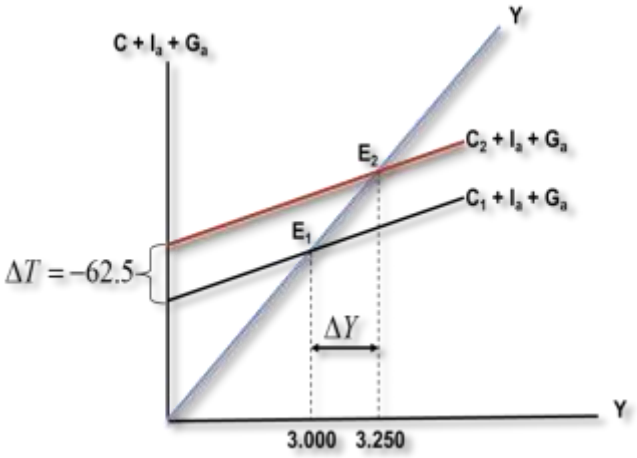

شكل (٧-١) : بخفض الضريبة الثابتة بمقدار ٦٢,٥ مليون دينار زاد الإنفاق الإستهلاكي نتيجة لزيادة الدخل المتاح، وانتقل توازن الإقتصاد من E_1 حيث الكساد وارتفاع البطالة إلى E_2 حيث الإستخدام الكامل، وزاد الدخل القومي بمقدار ٢٥٠ مليون دينار وهي تعادل **أربعة أضعاف** الخفض في الضريبة الثابتة.

٢. الانفاق الحكومي

مثل ما ذكرنا سابقا فإن الانفاق الحكومي يشمل على النفقات الجارية كدفع الرواتب و الأجور للعاملين وعلى النفقات الاستثمارية (أو الرأسمالية) كالإنفاق على البنية التحتية مثل الطرق و السدود و كذلك على المدفوعات التحويلية، مثل الإعانات أو الدعم الحكومي لأسعار السلع الضرورية و دعم دخول الأسر الفقيرة و تعويضات البطالة.

و العلاقة بين الانفاق الحكومي و دخل توزان الاقتصاد هي علاقة طردية موجبة. لذلك، ترفع الحكومة في نفقاتها في حالة رغبتها في انعاش الاقتصاد بتبني سياسة مالية توسعية، أو أن تخفض في نفقاتها في حال رغبتها في كبح جماح الاقتصاد بتبني سياسة مالية انكماشية.

وحتى يمكن قياس أثر التغيرفي الإنفاق الحكومي على دخل توازن الإقتصاد لا بد من التعرف على **مضاعف الإنفاق الحكومي**، وهو مقدار التغير الحاصل في الدخل نتيجة تغير الإنفاق الحكومي بدينار واحد. لذلك، سوف نفترض أنه لدينا اقتصاد مغلق (تستبعد فيه الصادرات و الواردات) من ثلاثة قطاعات. وكذلك سوف نفترض أن الانفاق الحكومي و الاستثمار و الضريبة جميعهم مستقلون عن الدخل.

بتطبيق شرط التوازن الاقتصاد (تعادل العرض الكلي مع الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي) نحصل على المعادلة التالية:

$$Y = C + I_a + G_a$$

$$Y = C_a + b\,(Y - T_a) + I_a + G_a$$

و من المعادلة السابقة يمكن صياغة **معادلة الدخل التوازني** على النحو التالي: $Y = \frac{1}{1-b}(C_a + I_a + G_a - bT_a)$

واستناداً إلى الصيغة معادلة الدخل التوازني، يمكن كتابة معادلة مضاعف الانفاق الحكومي على النحو التالي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \left(\frac{1}{1-b}\right)$$ ← مضاعف الانفاق الحكومي

مثال ٢ :إذا كان الميل الحدي للاستهلاك ٠,٨ = b و كان الاقتصاد في حالة كساد بناتج محلي إجمالي قدره ٣٠٠٠ مليون دينار، بينما الناتج المحلي عند مستوى الاستخدام الكامل هو ٣٢٥٠ مليون. ما هو مقدار التغير المطلوب في الانفاق الحكومي لتحقيق توازن الاقتصاد الكلي عند الاستخدام الكامل.

الإجابة: الاقتصاد في حالة كساد أي أنه هناك فجوة انكماشية مقدارها ٣٢٥٠-٣٠٠٠ =٢٥٠ مليون دينار. في هذه الحالة لابد من الحكومة من تطبيق سياسة مالية توسعية من أجل الترفيع في الدخل التوازني بمقدار ٢٥٠ مليون دينارعن طريق الترفيع في الانفاق الحكومي. لمعرفة مقدار الانفاق الحكومي الذي يجب زيادته من طرف الحكومة، لابد من ايجاد قيمة مضاعف الانفاق الحكومي ، حيث أنه يساوي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \left(\frac{1}{1-b}\right) = \left(\frac{1}{1-0.8}\right) = 5$$

حسب قيمة مضاعف الانفاق الحكومي : ٥ ، يعني أن كل :زيادة في الانفاق الحكومي بـ دينار واحد يترتب عنه زيادة في الدخل التوازني بمقدار ٥ دنانير و العكس صحيح. و عليه، فإن الترفيع في الدخل التوازني بمقدار ٢٥٠ مليون دينار يحتاج الى الترفيع في الانفاق الحكومي بمقدار ٥٠ مليون دينار:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = 5 \Leftrightarrow \frac{250}{\Delta G} = 5 \Leftrightarrow \Delta G = \frac{250}{5}$$

$$\Delta G = 50$$

ويوضح الشكل (٧-٢) أدناه كيفية تأثير زيادة الانفاق الحكومي على دخل توازن الاقتصاد.

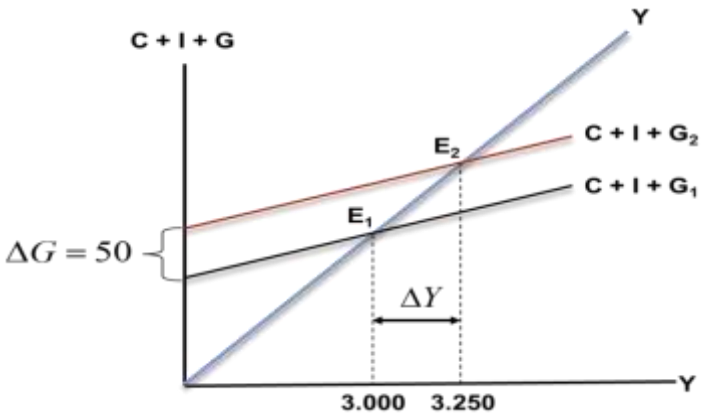

شكل (٧-٢) : بزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ٥٠ مليون دينار زاد الطلب الكلي مباشرة، وانتقل توازن الإقتصاد من E_1 حيث الكساد، وإرتفاع البطالة إلى E_2 حيث الإستخدام الكامل، وزاد الدخل القومي بمقدار ٢٥٠ مليون دينار **وهي خمسة أضعاف** الزيادة في الإنفاق الحكومي.

٣. الضرائب والإنفاق معاً – الموازنة العامة:

مثل ما ذكرنا سابقا، فإن الموزانة العامة للدولة، هي ما يعرف بالميزانية عند غير المتخصصين، وهي في الحقيقة تعني مشروع الميزانية أو الميزانية المقترحة. وبينما تكون الميزانية دائماً متوازنة، نجد أن الموازنة قد لا تكون متوازنة في بعض الحالات أي أن مجموع النفقات الحكومية المتوقعة يمكن أن يكون أعلى أو أدنى من مجموع الايردات الحكومية.

وكما يوضح الشكل (٧-٣) التالي، فقد يكون هناك عجز (Deficit) بالموازنة وذلك في حالة زيادة النفقات المقترحة (G) على إيرادات الضرائب (T). و يكون على الحكومة في هذه الحالة وجوب ايجاد مصادر تمويل أخرى لصد هذا العجز، مثلا عن طريق الاقتراض داخليا أو خارجيا. أو أن يكون هناك فائض في الموازنة (Surplus) أي أن إيرادات الضرائب (T) تتجاوز النفقات المقترحة (G).

فالموازنة تكون متوازنة عندما يتعادل فيها الانفاق الحكومي المقترح مع الايردات المتوقعة من الضرائب، أي أن يكون الانفاق الحكومي ممولا بالكامل من من ايرادات الضرائب دون زيادة او نقصان.

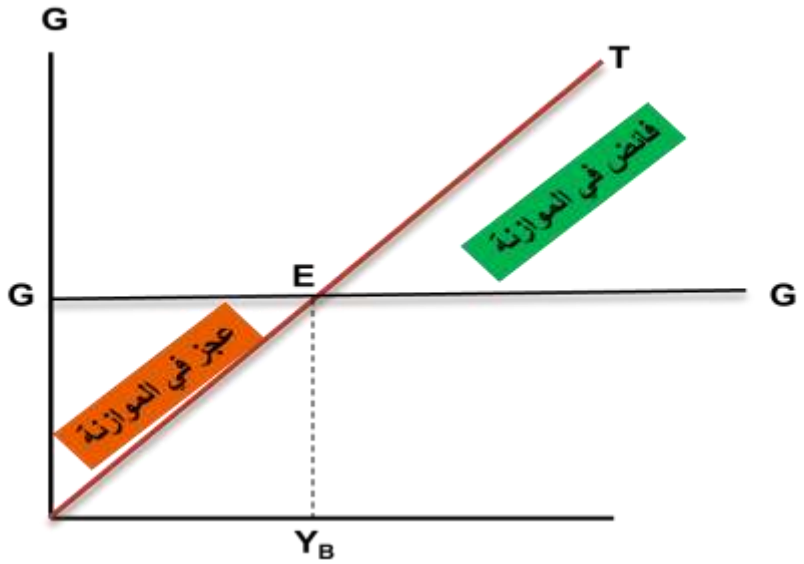

شكل (٧-٣) : في حال الضريبة النسبية، يوضح المنحنى (T) إيرادات الضريبة، وهي تزيد بزيادة مستوى الدخل (Y). ويمثل الخط الأفقي الإنفاق الحكومي وهو مستقل عن الدخل. وعند (Y_B) يتعادل الإنفاق مع إيراد الصريبة وتكون الموازنة متوازنة (G=T)، عند أي مستوى للدخل أقل من (Y_B) يكون هناك عجز في الموازنة (T أقل G)، وعند أي مستوى للدخل أعلى من (Y_B)، يكون هناك فائض في الموازنة (T أكبرG).

و عليه فإن ومضاعف الموازنة المتوازنة هو مضاعف الإنفاق الحكومي مضافاً إليه مضاعف الضريبة الثابتة المساوية للإنفاق الحكومي، أي أن:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G+\Delta T}=\left(\frac{1}{1-b}\right)+\left(-b\frac{1}{(1-b)}\right)=\frac{1-b}{1-b}=1$$

ملاحظة مهمة: بما أن مضاعف الموازنة المتوازنة يساوي واحد، فإن الزيادة في الانفاق الحكومي المصحوب بضريبة مساوية له تؤدي الى زيادة الدخل التوازني **بمقدار نفس الزيادة** في الانفاق الحكومي **دون مضاعفتها** (أي دون مضاعفة قيمة الدخل)

٢,٢. الأدوات النوعية

بالإضافة إلى الأدوات السياسات المالية الكمية المنصبة على التغير في حجم الإنفاق أو التغير في حجم الإيرادات الضريبية، هناك سياسات بديلة تبقي على هذه المتغيرات دون تغيير في أحجامها، وإنما تركز على هيكلها. وتتمثل هذه الأدوات النوعية: فيما يلي:

١. **إعادة توزيع عبء الضرائب:** إن إعادة توزيع عبء الضرائب (Redistribution of Taxes)، من خلال زيادة الضريبة على الدخول المرتفعة، أي اتباع سياسة الضرائب التصاعدية، ستؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية ومن ثم الإنفاق الحكومي، وبالتالي إنعاش الإقتصاد.
٢. **إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي:** تعتبر إمكانية تغيير هيكل الإنفاق الحكومي على جانب كبير من الأهمية في تحريك النشاط الإقتصادي، فبعض النفقات الحكومية، خاصة في مجالات معينة يمكن أن تؤدي إلى تحفيز النشاط الإقتصادي أكثر من النفقات في مجالات أخرى.
٣. **إعادة هيكلة الدين العام:** تنصب هذه السياسة على تغير مصدر تمويل عجز الموازنة بما يتفق وأهداف السياسة الإقتصادية.

٣. أنواع السياسة المالية:

❖ **سياسة مالية التوسعية:** تلجأ الحكومة عن طريق وزارة المالية إلي اتباع سياسة مالية توسعية في حالة وجود ركود في الاقتصاد ناتج عن انخفاض في الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي (فجوة انكماشية)، الأمر الذي يؤدي إلي انتشار ظاهرة البطالة بمختلف القطاعات الاقتصادية.

حيث تعمل الحكومة يعلى تنشيط الطلب الكلي من خلال اتباع الاجراءات التالية:

- **زيادة مستوى الإنفاق الحكومي**، حيث أن زيادة الإنفاق تسبب زيادة دخول الأفراد وبالتالي زيادة الطلب الكلي.
- **تخفيض معدلات الضريبية** وهذا يسبب زيادة الدخل وبالتالي زيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة الطلب الكلي.
- **استخدام السياستان معاً** (زيادة الإنفاق وتخفيض الضريبة).
- **المحصلة النهائية** : ارتفاع في المستوي العام للأسعار مما يحفز المنتجين على زيادة الانتاج، الأمر الذي يترتب عليه اتاحة المزيد من فرص العمل والتوظيف (مكافحة البطالة).

❖ **سياسة مالية انكماشية:** تلجأ الحكومة عن طريق وزارة المالية إلي اتباع **سياسة مالية انكماشية** في **حالة وجود تضخم في الاقتصاد** ناتج عن فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي (فجوة تضخمية).

حيث تعمل الحكومة على كبح الطلب الكلي من خلال اتباع الاجراءات التالية:

- **تقليل الإنفاق الحكومي .**
- **رفع معدل الضريبة.**
- **اتباع السياستان معاً (خفض الإنفاق وزيادة الضرائب)**، بحيث تؤدي هذه السياسة إلي تقليل الطلب الكلي ويتقارب تدريجيا مع العرض الكلي حتي يتساويان (فيتحقق التوازن الاقتصادي الكلي).
- **المحصلة النهائية**: انخفاض في المستوي العام للأسعار (مكافحة التضخم).